

تحرك عاجل

فلسطينيان رهن الاعتقال الإداري

احتُجزت كل من عضو البرلمان الفلسطيني خالدة جرار، ورئيسة "اتحاد لجان المرأة الفلسطينية" ختام السعافين لمدة 36 يوماً، دون أن تُوجه لهما تهمة أو تُقدّم للمحاكمة. وتواجه كلتاهما الاعتقال لفترة غير محددة، دون توجيه تهمة أو محاكمة؛ فمن الممكن تجديد أمر اعتقالهما إدارياً إلى أجل غير مسمى ودون إخطارٍ مسبقٍ.

احتُجزت خالدة جرار وختام السعافين، وهما اثنتان من قيادات المجتمع المدني الفلسطيني، منذ 2 يوليو/تموز 2017، دون توجيه تهمة أو محاكمة. ووفقاً لما ذكره محامو "مؤسسة الضمير"، الذين يمثلوهما، أصدر القائد العسكري الإسرائيلي أمراً بحق ختام سعافين بالاعتقال الإداري لمدة ثلاثة أشهر، في 9 يوليو/تموز 2017؛ وأيد قاض عسكري القرار في 12 يوليو/تموز 2017. وأصدر بحق خالدة جرار، النائبة البرلمانية المنتخبة، أمر بالاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر في 12 يوليو/تموز 2017، وأيد قاض عسكري هذا القرار في 18 يوليو/تموز 2017. وعلى الرغم من أن أقصى مدة لكل أمر بالاعتقال الإداري ستة أشهر، يُمكن تجديده إلى أجل غير مسمى.

اعتقل جنود إسرائيليون المرأتين، أثناء مدهمة منزليهما، قبل فجر يوم 2 يوليو/تموز 2017. فوفقاً لما ذكره شهود عيان، قام ما بين 40 و50 جندياً إسرائيلياً مسلحاً، بمدهمة منزل ختام السعافين بحي بيتونيا في رام الله بالضفة الغربية المحتلة، كي تعتقلها. وفي حوالي الساعة الرابعة من صباح اليوم نفسه، أجرى جنود إسرائيليون مدهمة مماثلة لاعتقال خالدة جرار من منزلها برام الله. وصادروا، أثناء المدهمة، هاتفها والأبياد الخاص بها، والقرص الصلب لحاسوب منزلها.

واحتُجزت المرأتان، بدايةً، بمجمع عوفر العسكري، بالقرب من رام الله، ثم نُقلتا إلى سجن هشارون داخل إسرائيل بعد ظهر يوم 2 يوليو/تموز 2017. وينتهك نقل المرأتين إلى سجن هشارون القانون الإنساني الدولي؛ حيث يجب أن يُحتجز المعتقلون من الأراضي المحتلة في الأرض المحتلة، وليس في أرض القوة

المحتلة. وتتهم السلطات الإسرائيلية كلاً منهما بالعضوية في منظمة غير قانونية، الادعاءات التي تنكرها
كلتاها.

وكما هو الوضع في جميع حالات الاعتقال الإداري، أُبقيت "الأدلة" التي تدين خالدة جرار وختام
السعافين سرّاً؛ فلم يُسمح لهما أو لمحاميهما بالاطلاع عليها؛ مما ينتهك مبدأً أساسياً من معايير
المحاكمة العادلة.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو بالإنجليزية أو العبرية أو بلغة بلدكم، لدعوة السلطات
الإسرائيلية إلى ما يلي:

- إما أن تطلق سراح ختام السعافين وخالدة جرار، وغيرهما من المعتقلين إدارياً، أو أن توجه لهما
على وجه السرعة، تهماً بارتكاب جرائم جنائية تحظى بالاعتراف الدولي، وتحاكمهما محاكمةً
تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة؛
- أن تتخذ على الفور، الخطوات لإنهاء ممارسة الاعتقال الإداري.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 19 سبتمبر/أيلول 2017 إلى الجهات التالية:

Minister of Defence

Avigdor Leiberman

Ministry of Defence

37 Kaplan Street, Hakiryia

Tel Aviv 61909, Israel

Email: minister@mod.gov.il

pniot@mod.gov.il

Fax: +972 3 691 6940

Salutation: Dear Minister

Commander of the IDF – West Bank

Major–General Roni Numa

GOC Central Command

Military Post 02367, Battalion 877

Israel Defence Forces, Israel

Fax: +972 2 530 5741, +972 2 530 5724

Salutation: Dear Major–General Roni Numa

وُتْرَسَل نَسْخَ إِلَى:

Minister of Public Security

Gilad Erdan

Kiryat Hamemshala

PO Box 18182

Jerusalem 91181, Israel

Fax: +972 2 584 7872

Email: gerdan@knesset.gov.il

Salutation: Dear Minister

كما يُرْجَى إِسْأَل نَسْخَ مَن الْمُنَاشِدَات إِلَى الْمُمْتَلِينَ الدِّبْلُومَاسِيَّينَ الْمُعْتَمِدِينَ لَدَى بِلْدِك. وَيُرْجَى مَرَاجَعَةُ الْأَمَانَةِ الدَّوْلِيَّةِ، أَوْ فَرْعِ الْمُنْظَمَةِ فِي بِلْدِك، فِي حَالَةِ إِسْأَل الْمُنَاشِدَات بَعْدَ الْمَوْعَدِ الْمَحْدَدِ.

تحرك عاجل

فلسطينيان رهن الاعتقال الإداري

معلومات إضافية

تتولى ختام السعافين، التي تبلغ من العمر 54 عامًا، منصب رئيسة "اتحاد لجان المرأة الفلسطينية"، وهي منظمة تعمل من أجل التنمية المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولطالما كانت ناشطة جريئة، تنادي بتحرير المرأة اقتصاديًا وقوميًا واجتماعيًا، على مدار عقود، على المستوى المحلي، وفي المحافل الدولية. كما أنها معلمة بارزة، وواحدة من قيادات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ووفقًا لما ذكره أحد أفراد أسرته، استدعي ابنها الأصغر، الذي يبلغ من العمر 18 عامًا، إلى مقابلة مع ضابط بالاستخبارات الإسرائيلية، بقاعدة عوفر العسكرية، عقب عودته إلى أرض الوطن من رحلته الأخيرة إلى قبرص، حيثما يدرس في الجامعة، في يناير/كانون الثاني 2017. واستُجوب بشأن آرائه الاجتماعية والسياسية، وأنشطته التي يمارسها وتلك التي تمارسها والدته. ويبدو أن ضابط الاستخبارات الذي استجوبه هو نفس ضابط الاستخبارات الذي كان حاضرًا، أثناء اعتقال ختام السعافين في 2 يوليو/تموز 2017.

وخالدة جرار، التي تبلغ من العمر 54 عامًا، نائبة برلمانية منتخبة، تجاهر بانتقاد الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، وتعاون الأمن الفلسطيني مع الجيش الإسرائيلي. كما أنها عضو بمجلس إدارة "مؤسسة الضمير"، وهي منظمة لحقوق الإنسان، وعضو بالتعيين بـ"اللجنة الوطنية الفلسطينية العليا للمتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية". ولطالما ناصرت بشدة حقوق السجناء الفلسطينيين، وأسرههم. فتعرضت على مدار عقود، للمضايقة والترهيب من قبل السلطات الإسرائيلية، وتضمن ذلك قرار بمنعها من السفر أُصدر منذ 1998. ورُفِع قرار المنع مرة واحدة، بعد بضعة أيام في 2010، كي يتسنى لها السفر لإجراء كشف طبي في الأردن بسبب مشكلة صحية مزمنة بالغة، لا تزال تعاني منها. وأعلنت السلطات الإسرائيلية مرارًا وتكرارًا أنها تمثل خطرًا على الأمن، إلا أنها لم تتهمها بارتكاب أي جريمة

جنايئة حتى إبريل/نيسان 2015؛ إذ اعتقلها جنود إسرائيليون، في 2 إبريل/نيسان 2015، في منزلها برام الله، واحتجزوها رهن الاعتقال الإداري. وفي 15 إبريل/نيسان 2015، وجهت النيابة العسكرية لها، في جلسة مراجعة الأمر باعتقالها إداريًا، 12 تهمةً تتعلق بعضويتها في "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، الفصيل السياسي الذي تحظره إسرائيل، والتحريض على اختطاف الجنود الإسرائيليين؛ إلا أنها نفت هذا الاتهام جملةً وتفصيلاً، وزعم محاموها أنه لا يستند إلى أي أساس. وأدينّت خالدة جرار بأربعة من التهم، تضمنت تهمة التحريض، في أعقاب محاكمة جائرة بمحكمة عسكرية إسرائيلية. وأمضت 14 شهرًا داخل السجن، وأطلق سراحها في يونيو/حزيران 2016، مع تعليق حكم بحقها لمدة خمسة أعوام.

شاع استخدام إسرائيل للاعتقال الإداري على نطاق واسع، وقد دفع ذلك المعتقلين والسجناء الفلسطينيين إلى بدء إضرابات جماعية عن الطعام، للاحتجاج على الظروف التي يُحتجزون فيها، واعتقالهم دون توجيه تهمة لهم. وتستخدم إسرائيل الاعتقال الإداري، الذي عملت به ظاهريًا كإجراء استثنائي لاحتجاز الأشخاص الذين يشكلون خطرًا جسيمًا ووشيًا على الأمن، كبديل لنظام العدالة الجنائية؛ لاعتقال الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم جنائية واتهامهم ومحاكمتهم، أو لاعتقال الأشخاص الذين لا يجب أن يُعتقلوا على الإطلاق. وعلى الرغم من أن أقصى مدة للاعتقال هي ستة أشهر بموجب كل أمر اعتقال، يمكن تجديده إلى أجل غير مسمى. وترى منظمة العفو الدولية أن بعض الفلسطينيين المعتقلين إداريًا لدى إسرائيل سجناء رأي، احتُجزوا لمجرد الممارسة السلمية لحقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليها.

ووفقًا لما ذكرته منظمة غير الحكومية الإسرائيلية "هموكيد-مركز الدفاع عن الفرد" - فإن إسرائيل، حتى أغسطس/آب، تحتجز 465 شخصًا رهن الاعتقال الإداري، دون توجيه تهم لهم، أو تقديمهم إلى محاكمة.

الاسم: ختام السعافين ، وخالدة جرار

النوع: أنتتان

التحرك العاجل: UA 187/17 رقم الوثيقة: MDE 15/6859/2017 إسرائيل والأراضي المحتلة بتاريخ: 8 أغسطس/آب 2017